

التعاون اللامركزي كآلية لتطوير العلاقات الجزائرية – التركية

Decentralized Cooperation : Mechanism to develop the Algerian-Turkish Relations



سليم عبد الله الحاج *

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

Abdallahelhadj.salim@univ-alger3.dz

مخبر تحليل السياسة الخارجية الجزائرية

تاريخ النشر: 2023/12/30

تاريخ المراجعة: 2023/07/30

تاريخ الإستلام: 2023/06/03

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية الى استعراض دور التعاون اللامركزي في استكشاف مساحات وآفاق جديدة لتطوير العلاقات الجزائرية – التركية في ظل التوجهات الدولية الجديدة القائمة على تعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة، حيث تسمح هذه الآلية بإدماج مختلف الأبعاد في الشراكة بين البلدين سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلميا مقارنة بالتعاون التقليدي الذي يلتزم بمحاور تدخل فوقية دون الولوج الى عمق المجتمعات، ونركز في هذا الصدد على مجالات من شأنها تحقيق قيمة مضافة للعلاقة ومن بينها تبادل التجارب والخبرات في مواجهة الازمات والمخاطر الكبرى مثل أزمة جائحة كوفيد-19 او الكوارث الطبيعية (الزلازل) وتطوير الاقتصاديات والقدرات المحلية، حيث نقوم بدراسة عناصر التشابه والاختلاف في التجربتين الجزائرية والتركية في ميدان عصنة التنظيم السياسي والإداري للدولة و اشراك مختلف الفواعل في العملية التنموية، وهي مقدمة للتعرف على فضاءات التعاون الممكنة وآفاق تطويرها، وفي الأخير نبحث في انعكاسات التعاون اللامركزي على النشاط الدبلوماسي المشترك للبلدين وإمكانية بناء نموذج يحتذى به على الصعيد الإقليمي و بالتالي يشكل رصيد مهم لمواجهة التغيرات التي تعرفها البيئة الجيوسياسية على الصعيد الدولي.

الكلمات المفتاحية: تعاون لامركزي؛ العلاقات الجزائرية-التركية؛ آفاق مستقبلية؛ تنمية.

Abstract:

This paper aims to review the role of decentralized cooperation in exploring new areas and horizons for the development of Algerian-Turkish relations in light of the new global trends based on strengthening governance and sustainable development , where this mechanism allows the integration of various dimensions in the partnership between Algeria and Turkey (political , economic , social , scientific ..etc) compared to traditional cooperation that adheres strictly to some global axes of intervention without going to the depth of societies , and we focus in this regard on areas that will achieve added value to the relationship , including exchange experiences and expertise in facing major crises and risks such as COVID-19 pandemic or natural disaster (earthquakes) and the development of local economics and capabilities, thus we study the elements of comparison between the Algerian and Turkish cases about the modernization of the political and administrative organization of the state and the involvement of various actors in the development process, which is an introduction to identify potential opportunities of cooperation .Finally, we look at the implications of decentralized cooperation on the joint diplomatic activity of the two countries and the possibility to set a model of regional relationships which could be considered as a leverage to face the ever changing geopolitical dynamics of the world.

Keywords: Decentralized cooperation; Algerian-Turkish relationship; Future prospects; Development

مقدمة

عرفت العلاقات الدولية تطورات هامة في السنوات الأخيرة، حيث انعكست التغيرات الحاصلة في الأولويات وموازن القوى على النظريات السائدة في هذا المجال، فقد برزت الى السطح مفاهيم جديدة مثل التعاون اللامركزي، الذي ينقل العلاقات الخارجية من اختصاص تحتكره الدول باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية الكلاسيكية الى فضاء واسع متعدد الفواعل والأركان، حيث أصبح الميدان البحثي يعج بمصطلحات مثل النشاط الخارجي للجماعات المحلية ودبلوماسية الفواعل تحت الدولانية والدبلوماسية الشبيهة وغيرها، وان كان فحوى التعاون اللامركزي ليس جديدا بالمعنى التاريخي حيث عرف العالم سابقا تجارب التوأمة بين المدن و المجمعات الحضرية في دول مختلفة ، غير ان التكريس القانوني لهذا المفهوم لم يتجسد إلا بدءا من ثمانينيات القرن الماضي في عدد من الدول مثل فرنسا، ليصبح حاليا من المحاور الرئيسية للامركزية باعتبارها رؤية عصرية للتنظيم الإداري .

وفي هذا السياق، فقد اعتمدت الجزائر مفهوم التعاون اللامركزي في منظومتها القانونية، حيث صدرت مواد قانونية بهذا الخصوص في قوانين البلدية والولاية، كما صدر المرسوم التنفيذي 17-329 المحدد لكيفيات إقامة علاقات تعاون لامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، ليمهد الطريق لتطوير الشراكة مع بلدان تربطها علاقات قوية بالجزائر مثل تركيا ، التي

بدورها تعمل على عصرنه نظامها الإداري المحلي من خلال تعزيز صلاحيات الجماعات المحلية و مؤسسة كل المبادرات و العمليات التي من شأنها تعزيز دور هذه الفواعل في تجسيد السياسة العامة للدولة التركية ، ونلاحظ ان تناول موضوع العلاقات التركية الجزائرية من منظور التعاون اللامركزي يوفر إطارا ملائما للتحليل بالنظر الى التشابه القائم في تجريبي البلدين فيما يتعلق بعصرنه التنظيم الإداري و العلاقة بين البعدين المركزي و اللامركزي في الثقافة الإدارية و السياسية السائدة، كما ان هذا النمط من التعاون يتيحولوج الى العمق الاجتماعي للعلاقة بين الدولتين و استكشاف مساحات جديدة لتطوير هذه العلاقة بشكل يتجاوز الابعاد التقليدية .

ومنه نطرح الإشكالية الرئيسية للبحث من خلال التساؤل التالي :

كيف تسهم اتفاقيات التعاون اللامركزي في رسم معالم مستقبل مشرق للعلاقات الجزائرية-التركية؟

ونعالج هذه الإشكالية من خلال العناصر التالية :

أولاً: الإطار النظري للتعاون اللامركزي؛

ثانياً: التجربة الجزائرية في مجال التعاون اللامركزي؛

ثالثاً: التجربة التركية في مجال التعاون اللامركزي؛

رابعاً: آفاق تطوير العلاقة الجزائرية – التركية من خلال التعاون اللامركزي..

1. الإطار النظري للتعاون اللامركزي

يُعد التعاون اللامركزي من أهم الآليات التنموية الرائدة والمعترف بدورها في تعزيز القدرات المحلية على نطاق واسع، حيث لم تعد التنمية تقتصر على الأطر المؤسساتية التقليدية مثل الدول والعلاقات الدولية المركزية، وأخذت بعدا لا مركزيا يتمحور حول اشراك العديد من الفواعل تحت الدولاتية infra-étatique مثل الجماعات المحلية وهيئات المجتمع المدني، وفي هذا السياق أصبح التعاون مرتبطا بالقاعدة ومتجها من الأسفل نحو الأعلى، فهو ليس مجرد علاقة بين هيئات رسمية وانما اتصال بين مجتمعات، بهدف ترسيخ الروابط وتبادل التجارب والخبرات والإمكانيات من أجل تحقيق مصالح مشتركة.

1.1 مفهوم التعاون اللامركزي

يثير مفهوم التعاون اللامركزي العديد من الأفكار والانطباعات، فهو مفهوم حديث نسبيا رغم قدم الممارسة، كما نلاحظ انه مركب من مصطلحي التعاون واللامركزية، وكلاهما يمتلك دلالات مختلفة، وبالتالي فان الجمع بينهما في نسق واحد يطرح العديد من التحديات على صعيد التحديد المفاهيمي ، ومن خلال الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بالموضوع، نلاحظ ان وضع تعريف دقيق وموحد لمفهوم التعاون اللامركزي هو مسألة جدلية، نظرا لتعدد الدلالات المفاهيمية للمصطلح، وما تثيره من تساؤلات ذات طابع علمي وسياسي حول صحة الأفكار المنبثقة عنها، فضلا عن اختلاف الرؤى حول نطاق التطبيق وخصوصا فيما يتعلق باللامركزية، وبشكل عام يمكن اعتماد معيار الفواعل المعنية بتجسيد التعاون اللامركزي للحديث عن مفهوم ضيق او واسع، كمحاولة لتأطير عملية البحث عن تعريف مقبول..

✓ **التعريف الواسع:** هو في الأصل طرح أنجلوساكس (Essaid, 2014, p. 13)، وقد تبنته عدد من الهيئات الإقليمية والدولية، ويمنح هذا التعريف صفة فاعل أساسي في التعاون اللامركزي لكل المتدخلين المحليين، الذين يمكن وصفهم بالفواعل تحت الدولاتية infra etatique ، و ذلك بغض النظر عن الطبيعة القانونية بشرط امتلاكهم الشخصية المعنوية، سواء كانت جماعات محلية، جمعيات، جامعات و مراكز بحوث و منظمات غير حكومية.

✓ **التعريف الضيق:** يحصر التعريف بالمنظور الضيق فواعل التعاون اللامركزي في الأطراف التي تنفرد بصفة اللامركزية الإقليمية دون سواهم كفاعلين محليين، ويتعلق الأمر أساساً بالجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات التابعة لها، وبالتالي فهو علاقة تعاون قائمة بين جماعات محلية وطنية مع جماعات محلية أجنبية في حدود اختصاصاتها، وقد تبنى المشرع الفرنسي هذا الطرح وأصبح موسوماً به (عليان ، 2016 ، صفحة 183)، وعليه يقصي التعريف الضيق مجموعة من الفواعل مثل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني ، ويضعه في نطاق التعاون غير الحكومي بشكل واسع دون أن يمنحه صفة اللامركزية.

1.2 أنماط وآليات التعاون اللامركزي

ان صفة التنوع التي يمتاز بها التعاون اللامركزي تترجم على شكل أنماط متنوعة وآليات مختلفة لتجسيد المفهوم على أرض الواقع.

✓ **أنماط التعاون اللامركزي:** إن تعدد فواعل ومواضيع التعاون اللامركزي يترتب عنه وجود عدة أنواع أو أنماط لهذه الظاهرة، وذلك حسب طبيعة العلاقات القائمة والأطراف المنخرطة بها والغاية المرجوة منها، ويمكن ان نصنف أشكال التعاون اللامركزي شكلاً ومضموناً على النحو التالي:

من ناحية الشكل: حيث نميز بين التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف

التعاون الثنائي: وهو الشكل الكلاسيكي للتعاون، حيث يجمع ما بين طرفين لا مركزيين يمثلان في العادة جماعتين محليتين في دولتين مختلفتين، ويتم تجسيده عن طريق اتفاقية توأمة أو شراكة، ويفترض هذا الشكل من التعاون وجود صلات مباشرة بين الطرفين وإطلاع كامل على أهداف التعاون والنتائج المراد تحقيقها.

التعاون متعدد الأطراف: حيث يجمع بين أطراف متعددة، وهو الشكل الذي يستوعب التعاون اللامركزي بالمنظور الواسع، من الشراكة الثلاثية إلى العمل ضمن شبكات التعاون أو الانخراط ضمن برامج ومشاريع موضوعاتية ترعاها هيئات دولية وتقوم بإشراك مجموعة واسعة من الفواعل والشركاء (جمعيات، منظمات)، ويمكن ان تشمل أيضاً أشكالاً أخرى مثل التعاون غير الحكومي.

من حيث المضمون: ومن حيث مضمون اتفاقيات التعاون اللامركزي تبرز الأشكال الرئيسية التالية:

التوأمة: هي أبسط أشكال التعاون اللامركزي، وتتم بين طرفين وفق معادلة شمال-جنوب من أجل الدعم التنموي أو بين طرفين يملكان خصائص متشابهة من حيث السكان والمؤهلات والبنى التحتية من أجل التبادل الإنساني ضمن فضاء شمال-شمال أو جنوب-جنوب (Mahouton & Elvis, 2018, p. 54)

الشراكة: تمثل الشكل المتطور للتعاون اللامركزي والمرتبط بأهداف وقضايا موضوعية ذات طابع اقتصادي وتنموي مثل الدعم من أجل التنمية

* ، دعم القدرات لتحقيق الاستدامة في العملية التنموية واحداث تغيير في السياسات لتعزيز الحوكمة (أطريخ، 2020، صفحة 41)، وتقوم الشراكة بمختلف أنواعها (ثنائية ، متعددة الأطراف) على تبادل الخبرات و الإمكانيات و المعارف لإنجاز برامج ومشاريع ذات فائدة بعيدة المدى.

✓ آليات التعاون اللامركزي : ورد هذا التصنيف في أدبيات التعاون اللامركزي، ويتناول طبيعة وكيفية تجسيد علاقات التعاون اللامركزي وإنجاز النشاطات المرتبطة بها (OECD, 2018, p. 34) ، ويشمل ما يلي :

التعاون المباشر: وهي آليات التعاون المباشر بين الأطراف الفاعلة المعنية، وتكون من خلال إقامة شراكات قوية ثنائية او متعددة الأطراف، ومن خلال آلية التأطير المؤسسي التي تقوم بها هيكل وتجمعات الهيئات المحلية لمساعدة الجماعات المحلية على تحديد شركاء مناسبين للتعاون في دول أخرى، وأخيرا آلية العمل الشبكي والتي تضع كل فواعل التعاون وأصحاب المصلحة (جماعات محلية، جمعيات) في أرضية مشتركة للاستفادة من الفرص المتاحة، وجدير بالذكر أن آليات التعاون المباشر هي الأكثر توظيفاً حول العالم.

التعاون غير المباشر: ويتم من خلال مجموعة من الوسطاء مثل المنظمات غير الحكومية او فواعل المجتمع المدني او القطاع الخاص، وتقوم بموجها الأطراف الأساسية وهي الجماعات المحلية بدعم الوسطاء للقيام بنشاطات تعاون مع النظراء في دول أخرى، ولا يشترط في هذه الآلية وجود التزامات تعاقدية بين جماعتين محليتين وقد يتم عبر نظام الدعوة الى المشاريع المفتوح لجميع المهتمين ويتم تطبيقه في دول مثل ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا.

التعاون عن طريق التفويض: حيث تقوم الجماعات المحلية وفق هذه الآلية بتفويض إدارة نشاطات التعاون الى هيئات أخرى محلية او وطنية او وكالات متخصصة في مجال التعاون والتنمية ترعى القيام بمشاريع وتعمل على تمويلها، ويسود هذا النمط في بلجيكا.

2. التجربة الجزائرية في مجال التعاون اللامركزي

تنتمي الجزائر الى الفضاء المتوسطي، الذي يعد من أكثر فضاءات التعاون حيوية ونشاطا بمختلف أشكاله ومستوياته، كما أنها ليست بمعزل عن التطورات الجارية وعلى رأسها تجاوز فكرة الشراكات التقليدية، ومن هذا المنطلق تحاول الجزائر الانخراط في الدينامكية الصاعدة للتعاون اللامركزي، بمراعاة العديد من الضوابط ضمن مقاربة حذرة تتميز بالتدرج المرحلي، والعمل على ادماج هذا التوجه في الرؤية الشاملة المتعلقة بعصرنة التنظيم الإداري، وتعزيز قدرة الجماعات الإقليمية على الاضطلاع بدور مؤثر في مسار التنمية المحلية.

1.2 تطور الإطار القانوني للتعاون اللامركزي في الجزائر

إن ما يميز التجربة الجزائرية في مجال تكريس التعاون اللامركزي، هو أن تطورها شكل انعكاسا للأوضاع الإدارية والسياسية والاقتصادية السائدة ولم يواكب بالضرورة مسار التطور العالمي، حيث لم تبرز مسألة مراجعة دور الدولة ومستوى تدخلها الا في خضم الإصلاحات بعد دخول عصر التعددية، و يعد الجانب القانوني حجر الزاوية للمقاربة الجزائرية المتعلقة

* من المهم التفريق ما بين التعاون اللامركزي وبقية أشكال التعاون الإنمائي القائم على المساعدة والتحويلات.

بالتعاون اللامركزي، حيث لا تزال الجزائر في طور التكريس للمفهوم، وفي هذه المرحلة يشكل النص القانوني أهم مرجعية يمكن الاعتماد عليها في تحليل الواقع.

- ✓ **الدستور:** لا يتضمن الدستور الجزائري الحالي أي بند متعلق بالتعاون اللامركزي، وهو الحال على امتداد الحياة الدستورية القائمة منذ سنة 1963، وهذا يشمل غياب القاعدة الدستورية لإمكانية القيام بنشاط خارجي للجماعات المحلية*، فالتعاون بالمنظور الدستوري الجزائري يتم حصرا على مستوى الدول على عكس تجارب أخرى (Essaid, 2014, p. 15)، ومع ذلك فقد نصت المادتين 17 و18 على مبدأ اللامركزية في تسيير الجماعات المحلية (الدستور الجزائري، 2020، صفحة 9)، وهي تفسح المجال لتفصيل المبدأ عن طريق التشريع والتنظيم بما في ذلك الإقرار القانوني للتعاون اللامركزي.
- ✓ **التشريع:** ونركز في هذا الشأن على القوانين التالية :

قانون البلدية: عند مراجعة قانون البلدية لسنة 1967 المعدل سنة 1981، نلاحظ انه اعترف بمبدأ التعاون ما بين البلديات (أمر رقم 67-24 المتضمن القانون البلدي، 1967، صفحة 12)، ولكنه لم يشر الى التعاون اللامركزي او أي من المفاهيم المرتبطة به مثل التوأمة، إلا أنه لم يمنع مثل هذه المبادرات بدليل قيام العديد من البلديات باتفاقيات توأمة أجنبية، ولم يأتي قانون 1990 بجديد غير أنه أكد على أهمية اللامركزية في سياق الإصلاحات التي بدأتها الجزائر، ومنح البلدية إمكانية اتخاذ المبادرات التي من شأنها تطوير قاعدتها التنموية (قانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية، 1990، صفحة 495)، ثم جاءت الموجة الجديدة من الإصلاحات بقانون سنة 2011 الساري المفعول، والذي جاء لتطوير ممارسة اللامركزية، كما تناول بطريقة غير مباشرة⁺ اتفاقيات التوأمة كآلية للتعاون مع الجماعات الإقليمية الأجنبية، ولم يتم تفصيل هذه المسألة بوضوح حيث ترك تطبيقها للتنظيم (قانون 10-11 المتعلق بالبلدية، 2011، صفحة 17).

قانون الولاية: لقد سار النظام القانوني للولاية في نفس المنحى الخاص بالبلدية، حيث لم تتضمن قوانين الولاية لسنتي 1969 و1990 إطار قانوني منظما لنشاطات التعاون اللامركزي، واقتصر الإصلاح في مرحلة أولى على توسيع نطاق اللامركزية، ثم جاء النص القانوني لسنة 2012 ليحمل اعترافا صريحا من المشرع الجزائري بآلية التعاون اللامركزي، وقد تضمنت المادة 8 من قانون الولاية المبادئ العامة لعلاقات التعاون وضوابطها (قانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، 2012، صفحة 9)، واحاط المشرع العملية بالرقابة الوصائية على غرار البلدية (المادة 55)، كما أتاح القانون آليات داعمة⁺ مهمة مثل الانتداب والتعاقد مع خبراء (المادة 131) وإدارة مشتركة لمؤسسات و أملاك في إطار التعاون الداخلي (المادة 150).

مشروع قانون الجماعات الإقليمية: يتضمن المشروع التمهيدي لقانون الجماعات الإقليمية حسب النسخة الصادرة في اوت 2018 فصلا متعلقا بالتعاون اللامركزي مكونا من 03 مواد تتضمن المفهوم والضوابط القانونية (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، 2018، صفحة 14)، غير انه لا يضيف جديدا مقارنة بالنص التنظيمي المرجعي في هذا المجال.

* ينص الدستور الجزائري على أن إقرار السياسة الخارجية من صلاحيات رئيس الجمهورية (المادة 91)

⁺ تناولت المادتين 57 و106 من قانون 10-11 اتفاقيات التوأمة من منظور الرقابة الوصائية كحالات تقييد خاصة

⁺ لتشجيع التوجه نحو تفعيل التعاون اللامركزي والعمل على تحقيق نتائج إيجابية في الميدان

✓ التنظيم

من اللافت للنظر أن أول إطار قانوني متعلق بالتعاون اللامركزي في الجزائر كان ذو طابع تنظيمي، وتمثل في منشور وزاري فضفاض سنة 1993 ينص على إمكانية قيام الجماعات المحلية الجزائرية بنشاطات دولية مثل التعاون مع مؤسسات وهيئات وجماعات محلية أجنبية للمشاركة في الملتقيات و التريضات والتكوينات (Dris, 2010, p. 55)، وبعد التعديل الدستوري لسنة 2016، جاء المرسوم التنفيذي رقم 17-329 المؤرخ في 15 نوفمبر 2017 المحدد لكيفيات إقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، ليشكل المرجعية القانونية الرئيسية للتعاون اللامركزي في الجزائر، حيث يتضمن المحاور الأساسية للمقاربة الجزائرية، و بعدها صدر القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 أوت 2020 المحدد للاتفاقية النموذجية للتعاون اللامركزي لتطبيق أحكام المرسوم التنفيذي.

2.2 تطور الإطار المؤسسي للتعاون اللامركزي

لا يزال البناء المؤسسي للتعاون اللامركزي في طور التشكيل، حيث تعد التجربة الجزائرية حديثة نسبيا بالنظر لتأخر نضج المنظومة القانونية مقارنة بدول أخرى، وبشكل عام يتميز المناخ المؤسسي الحالي بوجود هياكل مبدئية مكرسة قانونيا ولكنها اما غير موجودة على ارض الواقع او غير مفعلة في الوقت الحالي.

المستوى المحلي: تشير المادة 38 من النص المرجعي (مرسوم تنفيذي رقم 17-329 المحدد لكيفيات إقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية و الأجنبية، 2017، صفحة 7)، الى إمكانية انشاء لجنة محلية لتشجيع وترقية التعاون اللامركزي* بشكل مشترك بين المنتخبين والموظفين.

المستوى الوطني: تتواجد على مستوى وزارة الداخلية مديرية فرعية للتعاون والتبادل اللامركزي (مرسوم تنفيذي رقم 14-104 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية، 2014، صفحة 7)، حيث تتولى الوزارة تسهيل التعاون بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية؛ ولا يتواجد في تنظيم وزارة الخارجية أي هيكل إداري مختص بمتابعة ملف التعاون اللامركزي رغم ان الوزارة المعنية بالاستشارة في المجال.

المستوى الدولي: نقصد به انضمام الجزائر الى هيئات او تجمعات دولية وإقليمية خاصة بفواعل التعاون اللامركزي ولا سيما الجماعات المحلية، حيث تنخرط هذه الأخيرة في عديد المنظمات المتعددة الأطراف للمدن والحكومات المحلية، حيث تمتلك الجماعات المحلية الجزائرية على سبيل المثال أربعة (04) مقاعد في الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية (ARLEM)، وتنخرط ثمان (08) مجالس شعبية محلية جزائرية[†] في منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (مباركية)، عناصر المقاربة القانونية الجزائرية للتعاون اللامركزي، 2021، صفحة 249).

* توجد إمكانية للاستعانة بخبراء او ممثلي جمعيات محلية وبالتالي فهو يشكل مدخل للعلاقة بين التعاون اللامركزي والديموقراطية التشاركية

[†] المجالس المعنية هي: أدرار، الجزائر الوسطى، عنابة، الأبيار، حيدرة، سيدي امحمد، سطيف، تيزي وزو

3. التجربة التركية في مجال التعاون اللامركزي

ان دراسة التجربة التركية في هذا المجال ينطلق من تحليل العلاقة بين الدولة المركزية و الجماعات المحلية وفهم التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي عرفتها تركيا في السنوات الأخيرة ، وبالتالي فان التطرق لموضوع التعاون اللامركزي يتطلب النظر في واقع تجسيد اللامركزية في التنظيم السياسي والإداري التركي.

1.3 الإطار المنظم للتعاون اللامركزي في تركيا

تمتلك تركيا ارثا سياسيا معتبرا باعتبارها الوريث لدولة تاريخية كبرى جمعت مزيجا من تقاليد الحكم المركزي ومحاولات الإصلاح الإداري بتعزيز صلاحيات الأقاليم المحلية، وقد تأسس اول تقسيم اداري حديث سنة 1855 بإنشاء أول جماعة محلية في اسطنبول عرفت باسم sehremaneti ، ثم عرفت الجمهورية التركية بعد تأسيسها سنة 1924 عدة تقسيمات إدارية مثل المقاطعة و البلدية و القرية، غير ان التوجه المركزي بقي هو الغالب من الناحية العملية على النظام الإداري التركي، غير ان التحولات التي عرفتها وخصوصا بعد التقارب مع أوروبا و ابداء الرغبة في الانضمام الى المؤسسات الأوروبية دفعت تركيا الى تعزيز الحكم المحلي و اعتماد اللامركزية كأسلوب في التسيير الإداري (Nerih, 2020, p. 167) ، و تتمتع الجماعات المحلية التركية بالشخصية المعنية و الاستقلال المالي، غير أنها تخضع للرقابة الإدارية الوصائية.

✓ تنظيم النشاط الخارجي للجماعات المحلية التركية

ينص القانون التركي على أن إدارة وتنسيق العلاقات الدولية هو من اختصاص وزارة الشؤون الخارجية، ومن هذا المنطلق فإن المؤسسات العمومية والجماعات المحلية وبقية الفواعل غير الدولة مطالبة بإبلاغ مصالح الدبلوماسية التركية عند القيام بأي نشاط خارجي مع هيئات أجنبية، ويمثل ذلك التوجه السائد في العلاقات الدولية، إلا أن المادة 74 من قانون البلدية لسنة 2005 تمنح للجماعات المحلية الحق في الارتباط بعلاقات تعاون مع نظيراتها الأجنبية بشرط الموافقة المسبقة لوزارة الداخلية التي تعتبر جهة الوصاية الإدارية على نشاط الجماعات المحلية مع طلب رأي وزارة الخارجية، و يعد هذا الأمر خطوة متقدمة مقارنة بالتشريع السابق حيث كانت مثل هذه الاتفاقيات تتطلب موافقة مجلس الوزراء، ما يعني أن المشرع التركي قد اعترف للجماعات المحلية بصفة الفواعل المؤهلة للقيام بنشاطات خارجية، و هي القاعدة القانونية الرئيسية التي تَنبِشُ منها اتفاقيات التعاون اللامركزي (Nerih, 2020, p. 198).

وقد قامت وزارة الداخلية التركية بإصدار قرارات لتنظيم الإجراءات المتبعة لإبرام اتفاقيات تعاون لامركزي بأشكاله المختلفة (توأمة، برامج شراكة وغيرها)، كما تتضمن الميزانيات السنوية للجماعات المحلية مخصصات لتغطية النفقات المرتبطة بالنشاطات الخارجية، ما يعني تكريسا ماديا للممارسة باعتبارها احد مفردات السياسة العامة المتبعة في مجالي التنمية المحلية و التعاون الدولي، حيث تعد اتفاقيات التعاون اللامركزي حيزا مشتركا يتقاطع من خلاله المجالين على الصعيدين الداخلي والخارجي.

✓ التواجد التركي في الشبكات الدولية للتعاون اللامركزي

ان المكانة المرموقة التي باتت تحظى بها الفواعل المحلية في ظل التوجهات المتعلقة بتجسيد التنمية المستدامة، ساهمت في بروز هيئات وتكتلات دولية تضم شبكات من هذه الفواعل تحت الدولاتية سواء تعلق الأمر بجماعات محلية او مدن او منظمات

غير حكومية في إطار المفهوم الواسع للتعاون اللامركزي، وقد انخرطت الفواعل التركية في مثل هذه الشبكات وفي مقدمتها منظمة مدن وحكومات محلية متحدة المتواجد مقرها ببرشلونة الإسبانية (Nerih, 2020, p. 200)، وتحتضن إسطنبول التركية مقر مكتب فرع الشرق الأوسط وجنوب آسيا للمنظمة التي تضم 7 فروع في جميع أنحاء العالم، حيث تهدف إلى تعزيز التنسيق بين الفواعل المحلية للدفاع عن مصالحها المشتركة و تعزيز الممارسة الديمقراطية على المستوى اللامركزي، كما تساعد هذه الشبكات على الربط بين الجماعات المحلية و البحث عن القواسم المشتركة من اجل ابرام اتفاقيات توأمة و شراكة تحقق الفائدة للأطراف المعنية.

2.3 أهم اتفاقيات التعاون اللامركزي للجماعات المحلية التركية

ترتبط الجماعات المحلية التركية باتفاقيات تعاون لامركزي عديدة سواء عن طريق الشبكات الدولية او وكالات دعم التنمية او من خلال المبادرة المباشرة للأطراف المعنية، حيث يمكن الإشارة الى اهم هذه الاتفاقيات على النحو التالي:

✓ اتفاقيات التعاون المباشرة

ترتبط الجماعات المحلية التركية بما يقارب 1547 اتفاقية تعاون لامركزي (كل الأشكال) ، فمن أصل 81 مدينة تركية، أبرمت 71 مدينة اتفاقيات توأمة مع مدن أجنبية حيث تعد مدينة إسطنبول الرائدة في هذا المجال بـ 281 اتفاقية، وتؤكد الاحصائيات الطابع الأوروبي للتوجه التركي فيما يتعلق بعصرنة الإدارة المحلية. فأكثر من نصف الاتفاقيات (51 بالمئة) تم ابرامها مع اطراف أوروبية. (Nerih, 2020, p. 244).

✓ اتفاقيات التعاون غير المباشرة

ونقصد بها اتفاقيات التعاون المؤطر عن طريق برامج تديرها منظمات دولية او شبكات متخصصة في التعاون اللامركزي، ومن بين أهم البرامج التي تشترك بها فواعل محلية تركية نذكر الآتي:

برنامج المساعدة التقنية تركيا والاتحاد الأوروبي: حيث يندرج في إطار مسار انضمام تركيا الى التكتل الإقليمي الأوروبي، و يهدف البرنامج الممتد على مدار عامين الى تطوير قدرات الفواعل المحلية من أجل تحسين الخدمات الإدارية و عصرنة المرفق العام في إطار التنمية ، ويضم البرنامج خارطة طريق لمساعدة الجماعات المحلية التركية على ابرام اتفاقيات توأمة مع نظيراتها الأوروبية في مجالات ذات علاقة بتقوية جاهزية تركيا للإنضمام الى الاتحاد الأوروبي، وقد شارك في هذا البرنامج اتحاد البلديات التركية و اتحاد المقاطعات التركية (VNG International , 2018).

برنامج التعاون العابر للحدود في حوض البحر الأسود: ويندرج هذا البرنامج ضمن الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة التي تم تعويضها بالآلية الأوروبية لحسن الجوار منذ سنة 2014، ويهدف البرنامج الى تحقيق التنمية المستدامة في حوض البحر الأسود، وضمان قدرة الدول المحاذية على مواجهة التحديات بمشاركة الفواعل المحلية على اعتبار انها خط التماس الأول مع المجتمعات،

وقد اشتركت في هذا البرنامج 25 مدينة تركية الى جانب مدن من بلغاريا ورومانيا و جورجيا وأرمينيا ومولدافيا وأوكرانيا و اليونان ، حيث تم تمويل ما يقارب 19 مشروع بغلاف مالي يتجاوز مليون أورو (Nerih, 2020, p. 230).

4. آفاق تطوير العلاقة الجزائرية – التركية من خلال التعاون اللامركزي

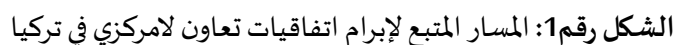
يساهم التعاون اللامركزي في استكشاف مساحات وآفاق جديدة لتطوير العلاقات الجزائرية – التركية في ظل التوجهات الدولية الجديدة القائمة على تعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة، حيث لاحظنا من خلال استعراض تجارب البلدين ان هذه الآلية تسمح بإدماج مختلف الأبعاد في الشراكة بين البلدين، وخصوصا إذا تعلق الأمر بمجالات شأنها تحقيق قيمة مضافة للعلاقة بين الجزائر وتركيا.

1.4 التحليل المقارن للتجربتين

تهدف هذه المقارنة الى دراسة عناصر التشابه والاختلاف في التجربتين الجزائرية والتركية في مجال التعاون اللامركزي، وهي انعكاس للصورة المتعلقة بعصرنة التنظيم السياسي والإداري للدولة واشراك مختلف الفواعل في العملية التنموية، كما أنها مقدمة للتعرف على فضاءات التعاون الممكنة وآفاق تطويرها.

✓ الجانب القانوني والإجرائي

تشترك التجربتين التركية و الجزائرية في التكريس القانوني لممارسة التعاون اللامركزي، حيث توجد نصوص قانونية تنظم العملية، غير ان الفرق يكمن في أن الجزائر أصدرت نصا تنظيميا يتحدث صراحة عن تعاون لامركزي ، أما المشرع التركي فقد ركز على تنظيم النشاط الخارجي للجماعات المحلية و هو النطاق العام الذي يشكل مرجعية قانونية للقيام بمبادرات التعاون اللامركزي ، و بالنسبة للنطاق الاجرائي تتماثل الإجراءات المتبعة في البلدين، وهو ما يعبر عن التشابه في الرؤية المتعلقة بتطبيق اللامركزية الإدارية بمنح الصلاحيات الضرورية للجماعات المحلية للقيام بالمبادرات التنموية مع اخضاعها للرقابة الوصائية من أجل التأكيد على سيادة الدولة و حماية مصالحها



وفيما يتعلق بالمقاربة المتعلقة بفواعل التعاون اللامركزي، تعتمد كل من الجزائر وتركيا نظرة ضيقة باقتصار الحق القانوني في مباشرة اتفاقيات التعاون اللامركزي على الجماعات المحلية التي تجسد صميم اللامركزية الإدارية في البلدين، إلا أن القانون التركي يسمح بإقامة التعاون مع طيف واسع من الفواعل بالنسبة للشريك الأجنبي (قد يكون جماعات محلية أو منظمات حكومية أو غير حكومية).

يختلف توظيف التعاون اللامركزي ضمن آليات السياسة الخارجية في الجزائر وتركيا، فالتجربة الجزائرية الحديثة في هذا المجال لم تتطور الى عنصر ثابت او مؤسسي في توجهات الدولة، بدليل ان الكثير من اتفاقيات التعاون اللامركزي لم تحقق المطلوب منها على صعيد تطوير الشراكة مع البلدان الأخرى، اما في الجانب التركي فالمنظور مختلف لأن تركيا تخوض مسار الانخراط في

الإتحاد الأوروبي و لهذا التوجه استحقاقات عديدة على صعيدي السياسة الداخلية و الخارجية، ومن هذا المنطلق توظف تركيا آلية التعاون اللامركزي في تعزيز الانفتاح السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي على المجتمعات الأوروبية و ربط جسور التواصل معها من أجل تحضير الأرضية للانضمام الى الاتحاد، و نلاحظ ان معظم الاتفاقيات التي ابرمتها الجماعات المحلية التركية كانت اما مع الفواعل الأوروبية او في اطار تقوية الشراكة مع الدول الناطقة بالتركية، اما بقية دول العالم فمازال التعاون اللامركزي مجالا غير مستغل بالشكل المطلوب، علما ان السياسة الخارجية التركية عرفت في العقدين الأخيرين تحولات جذرية ابرزها التوجه نحو العمق الإسلامي و تقوية الشراكة مع دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا.

2.4. وضعية التعاون اللامركزي الجزائري- التركي

ان العلاقة بين الجزائر و تركيا ليست وليدة اللحظة، فهي تمتد الى قرون عديدة في الزمن، حيث كانت ايالة الجزائر التكريس السياسي و المؤسساتي لارتباط تاريخي مميز بين الطرفين، و مع ذلك فقد عرفت العلاقة بين البلدين تموجات عديدة نظرا للتغيرات التي جرت على صعيد كل دولة و تعرضها لتحديات كبرى مثل الاستعمار او تغيير شكل الدولة و نظامها السياسي، و منذ تأسيس الجمهورية التركية على اعقاب الخلافة العثمانية سنة 1923 اختلفت مسارات الجزائر و تركيا بشكل واضح بالنظر الى التباين في الخيارات الأيديولوجية و التوجهات الجيوسياسية و خصوصا خلال فترة الحرب الباردة بعد استقلال الجزائر عن فرنسا عضو حلف شمال الأطلسي على غرار تركيا (Atoui, 2020, p. 3)، وذلك رغم إقامة العلاقة الدبلوماسية الرسمية بين البلدين و افتتاح السفارة التركية في الجزائر سنة 1963، ثم بدأت العلاقات بين البلدين في الانفراج تدريجيا بسبب بروز تحديات مشتركة مثل خطر التطرف و الجماعات الإرهابية، و في الالفية الجديدة عرفت العلاقات التركية- الجزائرية منعرجا حاسما بالتوقيع على اتفاقية الصداقة و التعاون سنة 2006 و تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين من أجل احياء الإرث التاريخي للعلاقة، و بات التواصل يشمل أبعادا مختلفة مثل الجوانب الاقتصادية و الثقافية (Ambassade Turquie Alger, 2022)، ليتطور الأمر الى ما يشبه الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في ظل بروز مصالح مشتركة مثل تحقيق الاستقرار في ليبيا، و بالنظر الى ان هذه الدينامكية الإيجابية و الفعالة لم تبدأ سوى حديثا، فإن فرصا كبيرة لم يتم استغلالها حتى الآن، و من بينها اتفاقيات التعاون اللامركزي حيث لا يوجد في السجل سوى اتفاق وحيد مبرم في 25 ماي 1998 بين مدينة بورصة التركية و بلدية معسكر الجزائرية (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، 2016)، و في سنة 2022 أعلنت بلدية المدية عن مشروع لإقامة توأمة مع بلدية أضنة التركية و شرعت في الإجراءات الضرورية لإنجاز هذا المشروع الذي لم يرى النور حتى الآن، و الى جانب هذه الاتفاقيات التي تتماشى مع التعريف القانوني المعتمد للتعاون اللامركزي فإن الوكالة التركية للتعاون و التنمية تشرف منذ سنة 2013 على مشاريع لاعادة تاهيل مواقع ثقافية و دينية مثل جامع كتشاوة وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية للجزائر العاصمة.

3.4 انعكاسات التعاون اللامركزي الجزائري – التركي : رغم التطور الذي عرفته العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر و تركيا، فإن أشواطا كثيرة نحو الأمام لا زالت تنتظر أن يتم قطعها، و من خلال تحليل تجربتي البلدين في مجال التعاون اللامركزي نلاحظ ان هذه الآلية في العلاقات الدولية تفتح المجال امام توسيع دائرة الشراكة و تدليل العقبات التي يمكن ان تعترض العلاقة بين الطرفين في ظل الدبلوماسية التقليدية الممركزة و منها اختلاف المصالح و الاصطفافات الجيوسياسية في مراحل معينة مثلما حدث بين الجزائر و تركيا خلال ما عرف بموجة الربيع العربي، لان التعاون اللامركزي يستهدف ربط الفواعل القاعدية التي تتواصل مع المجتمعات و يكون لها دور مباشر في عملية التنمية، وهو موضوع يحقق الاجماع و لا يخضع لتجاذبات سياسية و حسابات ظرفية.

✓ مجالات التعاون اللامركزي

تغطي اتفاقيات التعاون اللامركزي طيفا واسعا من المجالات التي يمكن ان تحقق قيمة مضافة للعلاقة بين الجزائر وتركيا، وبتحليل أهم الاتفاقيات في تجارب البلدين نجد ان معظمها يرتبط بالعناصر التالية:

الثقافة – تطوير القدرات المؤسسية – تقوية البنى التحتية المحلية

غير ان التعاون اللامركزي لا يقتصر على هذه العناصر فقط، حيث يمكن ان يسهم في خدمة الشراكة الجزائرية – التركية من خلال ما يلي:

عصرنة الإدارة المحلية : إن الطبيعة الشبكية لمنظومة التعاون اللامركزي وإمكانية التواصل مع العديد من الفواعل على المستوى الدولي، يسهل نقل الخبرات والتجارب بين مختلف الأطراف، ونظرا لمكانة التعاون اللامركزي في سياسة الاندماج التركية في الفضاء الأوروبي فان ابرام اتفاقيات بين الجماعات المحلية الجزائرية و التركية سيتيح للطرف الجزائري ان يستفيد من التجربة التركية في مجال عصرنة الإدارة المحلية و تطوير المرفق العام وتعزيز مكانة المجتمع المدني، وهي مبادئ مكتسبة من خلال الاحتكاك مع الفواعل الأوروبية.

مواجهة الازمات: ان الازمات التي يعرفها العالم عديدة و متنوعة و قد كانت أزمة كوفيد-19 أهم تحدي تعرفه البشرية خلال القرن الواحد والعشرين، و عليه فان الدروس المستفادة من هذه التجربة يمكن مشاركتها من خلال اتفاقيات تعاون لامركزي بين الجزائر و تركيا، و خصوصا ان مسألة الأمن الصحي تحظى بمكانة هامة في استراتيجيات البلدين، وقد بينت أزمة كوفيد-19 ان الاستجابة المنظمة التي تشترك مختلف الفاعلين هي صمام النجاح في الإدارة الناجحة للأزمة.

إدارة المخاطر الكبرى: تتعرض الجزائر و تركيا للعديد من المخاطر مثل الكوارث الطبيعية و الحرائق ، حيث كان الزلزال الذي ضرب تركيا في فبراير 2023 أكبر تحدي تعرفه الدولة التركية في تاريخها الحديث (الجزيرة نيت، 2023)، وان مواجهة هذه المخاطر تتطلب إدارة محكمة وجاهزية عالية تبدأ من القاعدة، وعلى هذا الأساس فقد تبنت الجزائر مخططات لتنظيم الإسعافات الأولية ORSEC كأداة مرجعية، غير ان تفعيل هذه الآليات يتطلب خبرة وكفاءة يمكن اكتسابها من خلال اتفاقيات شراكة و برامج مشتركة بين الفاعلين المحليين و خصوصا تلك المناطق التي تقع في حزام الخطر من أجل الاستعداد الجيد لمواجهة التحديات القادمة.

✓ أهمية التعاون اللامركزي في تطوير الشراكة بين البلدين

إن من أهم الانعكاسات المرغوبة للتعاون اللامركزي هو تطوير الشراكة القائمة بين البلدين، وتعزيز ديناميكيات النشاط الدبلوماسي المشترك في ظل التحديات المنبعثة من البيئة الجيوسياسية الراهنة، لان النظام الدولي يعرف تغييرات عميقة وسيكون لهذا الواقع صدى على الصعيد الإقليمي، فبروز قوى دولية صاعدة مثل الصين والمساوي الأميركية المقبلة للحفاظ على نفوذها في مناطق الاشتباك، سيؤثر على الاستقرار الإقليمي و سيغير من موازين القوى بشكل متواصل، ما يهدد في أي لحظة بنسف الشراكات التنموية و تقويض ما تم تحقيقه من تقدم في الفضاءات الإقليمية، وعليه فان مستقبل العلاقات الجزائرية والتركية يرتبط بمدى تواجد قنوات دائمة محصنة من الاضطراب للتلاقي بين الطرفين، وهذه المواصفات تتحقق كلما اتجهنا نحو القاعدة الاجتماعية اللامركزية، لان العلاقة بين المجتمعات تمتد على المدى الطويل و لا تتأثر دائما بالرهانات الجيوسياسية، و بالتالي فإن

التعاون اللامركزي يمكن ان يتحول الى ركيزة لتحالف استراتيجي دائم بين الجزائر وتركيا موضوعه التنمية و استغلال الإمكانيات الاقتصادية للأقاليم بعيدا عن الهيمنة و منطق الإملاءات، لأن التواصل بين الفواعل المحلية يعزز الفهم المشترك للثقافات و البيئات الاجتماعية ويحقق الفائدة المرجوة دون مشروطية، و انطلاقا مما سبق نستطيع تصور نموذج يحتذى به على الصعيد الإقليمي لعلاقة قوية يتم تنميتها من القاعدة.

خاتمة

التعاون اللامركزي هو التطور الطبيعي لمفهوم العلاقات الدولية، حيث أصبحت الفواعل المحلية عنصرا أساسيا في صناعة السياسات العامة و تحقيق أهداف الدول، نظرا للمرونة الذي يتسم بها هذا الشكل من النشاط الخارجي مقارنة بالتعاون التقليدي الذي يتأثر بالبيئة الجيوسياسية و يخضع لقواعد اللعبة على مستوى النظام الدولي، وبإسقاط هذه المعطيات على سياق العلاقة التركية-الجزائرية التي لديها جذور تاريخية و محطات صعبة و متذبذبة، نرى ان التعاون اللامركزي هو الصيغة الأمثل لتكريس هذه العلاقة و تطويرها نحو الأفضل باستغلال الإرث المشترك بين البلدين و الإمكانيات المتوفرة، وان نجاح هذه الرؤية يمكن ان يؤدي الى بناء نموذج يحتذى به للعلاقات الإقليمية، حيث تصبح التنمية المستدامة ركيزة لقيام تحالف استراتيجي بين دولتين صاعدتين لمواجهة التغيرات التي يعرفها العالم بشكل قوي و صلب، بعيدا عن الاصطفافات الأيديولوجية او محاولات فرض الشروط و الإملاءات او الهيمنة. ، ويمكن انطلاقا من هذا البحث الخروج بجملة من المقترحات التي يمكن ايجازها فيما يلي :

- انشاء لجنة تركية - جزائرية مشتركة للتعاون اللامركزي
- تعزيز التواصل بين المجالس المنتخبة المحلية الجزائرية و التركية
- تعزيز التعاون في مجال ادارة الازمات و المخاطر الكبرى

قائمة المراجع

- Ambassade Turquie Alger . (2022, Février 01). *Les relations culturelles entre la Türkiye et l'Algérie*. Récupéré sur Site officiel de l'ambassade turque - Alger: <http://cezayir.be.mfa.gov.tr/Mission/ShowInfoNote/335149>
- Atoui , I. (2020). *Algerian-Turkish Relations: From alienation to a need for strategic ties*. Ankara: Center for Middle Eastern Studies.
- Dris, C. (2010). *La coopération décentralisée euro-méditerranéenne : Le cas de la région de PACA avec Alger*. Université d'Alger , Faculté des Sciences Politiques et Journalisme . Non publié.
- Essaid, T. (2014, Octobre). La coopération décentralisée des collectivités territoriales algériennes. *Revue Algérienne des Politiques Publiques*, 11(3), 6-35.
- Mahouton, M., & Elvis, D. (2018). *La coopération décentralisée France-Bénin*. Université de Poitiers , Ecole Doctorale : Sciences de la société, territoires, Sciences d'économie et de gestion. Poitiers : Non Publié.
- Nerih, C. (2020). *La coopération internationale décentralisée comme nouvel instrument de l'aide au développement : le cas de la région de Marmara en Turquie*. Paris: EHESS.
- OECD. (2018). *Reshaping Decentralised Development Cooperation : The Key role of Cities and Regions for The 2030 Agenda*. Paris: OECD Publishing.
- VNG International . (2018). *Turkey, Technical Assistance for Town Twinning between Turkey and the EU*. Retrieved from VNG International: <https://www.vng-international.nl/turkey-technical-assistance-town-twinning-between-turkey-and-eu>
- الجزيرة نيت. (14 فبراير , 2023). طاقته تعادل 500 قنبلة ذرية.. أردوغان يصف الزلزال بكارثة القرن ويعتبر تركيا والخليج محور أمن المنطقة. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نيت : <https://shorturl.at/gvAU5>
- الدستور الجزائري. (2020). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد: 82)*. الامانة العامة للحكومة.
- أمر رقم 24-67 المتضمن القانون البلدي. (18 جانفي, 1967). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد: 06)*. الامانة العامة للحكومة.

رادية عليان . (جويلية , 2016). التعاون اللامركزي في الجزائر : واقع و تحديات. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد: 01 (العدد : 02)*، 181-200.

قانون 10-11 المتعلق بالبلدية. (22 جوان, 2011). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد: 37)*. الأمانة العامة للحكومة.

قانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية. (21 فيفري, 2012). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد: 12)*. الأمانة العامة للحكومة.

قانون رقم 08-90 المتعلق بالبلدية. (07 أفريل, 1990). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد: 15)*. الأمانة العامة للحكومة.

كريم أطريح. (ديسمبر , 2020). التعاون الإنمائي كآلية لدعم التنمية. *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية (العدد: 15)*، 25-52.

مرسوم تنفيذي رقم 14-104 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية. (12 مارس, 2014). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد: 15)*. الأمانة العامة للحكومة.

مرسوم تنفيذي رقم 17-329 المحدد لكيفيات إقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الاقليمية الجزائرية و الأجنبية. (15 نوفمبر, 2017). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد: 68)*. الأمانة العامة للحكومة.

منير مباركية . (جوان , 2021). عناصر المقاربة القانونية للجزائرية للتعاون اللامركزي. *مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد: 09 (العدد: 01)*، 234-258.

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية . (أوت , 2018). مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالجماعات الاقليمية .

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية. (25 أبريل, 2016). *التعاون الدولي*. تم الاسترداد من موقع وزارة الداخلية الجزائرية: <https://shorturl.at/fkpr9>